موجز قضيّة
أغسطس 2024

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

ليبيا بين الانقسامات والكوارث: التّفتّت السياسي والاستجابة إلى فيضانات درنة

علي بن موسى

النقاط الرئيسية

الانقسامات السياسية والأمنية والمؤسسية فاقمت الأضرار الناجمة عن فيضانات درنة

تسبّبت الانقسامات السياسية والأمنية التي تلت أحداث العام 2011 في مفاقمة الأضرار الناجمة عن الفيضانات التي ضربت مدينة درنة الليبية. فقد أخفقت السلطات المختلفة في تخصيص ما يكفي من الأموال لصيانة السدود، وفي اتخاذ إجراءات أمنية مناسبة تشجّع على عودة شركات الصيانة الأجنبية، وفي تنسيق جهود إعادة الإعمار المحلية والدولية.

الكارثة أظهرت أنّه بالإمكان وضع الانقسامات الإقليمية جانباً ومؤقّتاً عند حصول أزمة وطنية

أظهرت الاستجابة الوطنية العارمة لفيضانات درنة أنّ رغبة الليبيين بالوحدة الوطنية قادرة أحياناً على تجاوز الانقسامات الإقليمية والاجتماعية. إلّا أنّ مثل هذه اللحظات من الوحدة الوطنية تبقى مؤقّتة فيما تواصل السلطات الحاكمة في شرق البلاد وغربها استغلال حالة الانقسام من أجل الإبقاء على الوضع الراهن.

التقارب الإقليمي أتاح الفرصة لإعادة تقييم التعاون المحلّي لمواجهة الأزمة رغم الخصومات

دفعت الفيضانات بالسلطات في كلّ من شرق ليبيا وغربها إلى تنسيق جهود الإغاثة مع الدول الإقليمية التي تدعم خصومها، ما يؤشّر إلى أنّه في حال حدوث تقارب بين القوى الإقليمية المنخرطة في الصراع الليبي، يمكن أحياناً حصول تعاون محدود لحلّ أزمة معيّنة بين الأطراف المتناحرة المحلية.

السياسة تطغى على جهود إعادة الإعمار

عمد فرقاء الصراع على السلطة في ليبيا إلى تسييس جهود إعادة الإعمار في درنة من أجل تعزيز نفوذهم السياسي وتقديم مصالحهم الشخصية، وذلك من خلال التحكّم في آليات إبرام العقود مع الشركات الأجنبية المهتمّة بإعادة إعمار درنة.

الكلمات المفتاح

فيضانات درنة

ليبيا

الانقسامات السياسية

المؤسّسات

التغيّر المناخي

إعادة الإعمار

الاستجابة إلى الكوارث

الصراعات

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2024

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقرّاً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف: صورة جوية للدمار بعد الفيضانات التي سبّبتها العاصفة دانيال التي اجتاحت المنطقة، في درنة، ليبيا في 17 سبتمبر 2023.

المقدّمة

ضربت فيضانات مدمّرة مدينة درنة الليبية بين 10 و11 سبتمبر 2023 إثر انهيار سدّين عقب هطول أمطار غزيرة على الساحل الشرقي للبلاد بالتزامن مع مرور العاصفة "دانيال" فوق البحر المتوسط.[1] وقد أسفرت الكارثة عن تدمير ربع المدينة وألحقت أضراراً جسيمة بالمناطق القريبة من مدن سوسة وشحات والمرج والبيضاء، فجرفت مياه الفيضانات عدداً كبيراً من السكّان وأحياءً سكنية برمّتها مع مبانٍ وجسورٍ إلى البحر.

وأشار تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في 20 مارس 2024 إلى أنّ عدد القتلى وصل إلى 5923 شخص.[2] ويقيم نحو 22 في المئة من سكان ليبيا في المناطق التي ضربتها الفيضانات، وقد بلغ عدد المتضرّرين منها 250 ألف نسمة، فيما تسبّبت بتشريد 45 ألف شخص.[3] وبحسب تقرير صادر بالتعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تسبّبت الفيضانات بأضرار وخسائر تقدّر بـ 1,65 مليار دولار، فيما قُدِّرت كلفة إعادة الإعمار والتعافي بـ 1,8 مليار دولار.[4]

نجمت مأساة درنة عن عوامل طبيعية وأخرى من صنع البشر. فعلى الرغم من أنّ المدينة سبق وأن تعرّضت لفيضانات في الأعوام 1942 و1959 و1968، فإنّ الآثار المدمّرة لفيضان 2023 لم تتسبّب بها الأمطار وحدها.[5] في حالة درنة، يُعزى جزء من الدمار الناجم عن الفيضانات بشكل أساسي إلى الانقسامات السياسية والأمنية في البلاد، بالإضافة إلى هشاشة مؤسّسات الحكم الليبية. إذ تخيّم الانقسامات والفوضى والفساد على الواقع السياسي الليبي،[6] ما تسبّب بتصادم الجهود المحلية والدولية الرامية لمساعدة المتضرّرين وإغاثتهم.

> ساهمت الانقسامات السياسية والمؤسسية في ليبيا في تدهور الأوضاع المعيشية وعمّق مستويات الفساد.

زد على ذلك أنّ استشراء الفساد في ليبيا، بما فيه سياسات تسخير الإنفاق الحكومي لكسب الولاء السياسي، يثير الشكوك حول شفافية عملية إعادة الإعمار في درنة. وهذا أمر مقلق بشكل خاص نظراً لتاريخ السياسيين النافذين في الهيمنة على مشاريع إعادة الإعمار في شرق البلاد وغربها. فهذه المشاريع ستشكل جزءاً لا يستهان به من موازنة ليبيا التي تعتمد أساساً على الهيدروكربونات، إذ يشكّل النفط والغاز "97 في المئة من الصادرات وأكثر من 90 في المئة من الإيرادات المالية و68 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي".[7]

يتناول موجز القضية هذا تداعيات الانقسامات السياسية على استجابة الدولة الليبية إزاء كارثة فيضانات درنة، ويستعرض جهود إعادة الإعمار وتبعاتها على المستقبل السياسي للبلاد.

الانقسامات السياسية والمؤسسية عقب 2011

تعاني ليبيا منذ عام 2014 أزمة كبرى في الشرعية ناجمة عن الانقسامات السياسية والمؤسسية، حيث تسيطر على البلاد حكومتين لكلّ منها تحالفاته السياسية والعسكرية الخاصة به: حكومة الوحدة الوطنية في الغرب ومقرّها طرابلس، وحكومة الاستقرار الوطني في الشرق، ومقرّها بنغازي (طبرق سابقاً). وقد طالت هذه الانقسامات المؤسسات الاقتصادية الأساسية في البلاد مثل البنك المركزي الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار، ما أسفر عن تدهور الأوضاع المعيشية وعمّق مستويات الفساد.[8]

حين ضربت الفيضانات درنة، كانت حكومة الوحدة الوطنية تسيطر على طرابلس من خلال أربع مجموعات مسلّحة: جهاز دعم الاستقرار، وجهاز الردع،[9] وجهاز الأمن العام، واللواء 444. وتنشط في خارج طرابلس بعض المجموعات المسلّحة المستقلّة في جبل نفوسة والزاوية والزنتان ومصراتة على الرغم من ارتباطها رسمياً بحكومة الوحدة الوطنية، ما يعني أنّ قدرة الحكومة على الحكم خارج طرابلس تبقى محدودة.

على الجانب الآخر، يقود المشير خليفة حفتر "القوّات المسلّحة العربية الليبية"، المكوّنة من مجموعة من الوحدات شبه العسكرية التي تسيطر على المنطقة الشرقية حيث تقع درنة، وهي أيضاً المنطقة التي تضمّ أكبر حقول النفط في البلاد، بالإضافة إلى مدينتيّ سرت والجفرة المركزيتين. ويمتدّ نفوذ قوات حفتر بشكل لا يستهان به إلى أجزاء من جنوب ليبيا أيضاً. ويشغل نجل حفتر، اللواء خالد حفتر، منصب رئيس أركان الوحدات الأمنية ، فيما يشغل نجله الآخر اللواء صدام حفتر منصب رئيس أركان القوات البرّية في القيادة العامة "للقوات المسلحة العربية الليبية"،[10] بحيث يقودان أكبر الوحدات العسكرية التي يعتمد عليها والدهما وحلفاؤه السياسيون في مجلس النواب وحكومة الاستقرار الوطني.

تعكس الانقسامات المؤسسية والسياسية في ليبيا البنية الأمنية المجزّأة منذ سقوط نظام الزعيم الليبي الراحل معمّر القذافي. فبموجب النظام الحالي، تهيمن مجموعات مسلحة متعدّدة ذات انتماءات وتحالفات مختلفة على القرار السياسي.[11] وتحظى كلّ من هذه الفصائل بدعم زعماء سياسيين متنازعين وقوى إقليمية متنافسة. فتدعم الإمارات العربية المتحدة ومعها مصر وروسيا حفتر وحلفاءه، بينما

تدعم تركيا وقطر وإيطاليا مجموعات متعدّدة في غرب البلاد.[12] بالإضافة إلى ذلك، يتمركز آلاف المقاتلين الأجانب في ليبيا، منهم مرتزقة سوريون تابعون لتركيا، وعناصر من مجموعة "فاغنر" الروسية[13] وعناصر عسكرية تركية،[14] في أرجاء مختلفة من البلاد.

الإخفاقات ما قبل الفيضان والاستجابة الفورية

أسهمت مشكلتان أساسيتان على صعيد الحوكمة في مفاقمة الانهيار الكارثي لسدّي درنة، نجمت الأولى عن الإهمال التاريخي في صيانة أكبر سدّين في المدينة، سدّ وادي درنة وسدّ أبو منصور اللذين أنشأتهما شركة يوغسلافية في سبعينات القرن الماضي.[16] وكانت شركة سويسرية أكّدت وجود تشقّقات كبيرة في السدّين عام 2003 واقترحت بناء سدّ ثالث جديد بعد إصلاح العيوب في السدّين الحاليين، ولكن ذلك لم يحصل.[17]

بعد أربع سنوات على اكتشاف التصدّعات، أبرمت الحكومة الليبية عقداً مع شركة "آرسيل" للبناء (Arsel Construction) من أجل صيانة السدّين.[18] ولكن بسبب التأخير لأسباب مالية، لم يبدأ العمل على صيانة السدّين إلّا في العام 2010.[19] زعمت "آرسيل" من خلال موقعها الرسمي (المغلق الآن) أنّها أتمّت المشروع في العام 2012،[20] إلّا أنّ مصادر رسمية ليبية أكّدت أنّ الشركة لم تكن قد أنجزت أعمالها بشكل كامل[21] نتيجة مغادرتها البلاد بعد أن نهب مسلّحون مواقعها في خلال انتفاضة العام 2011.[22]

أشار تقرير صادر عن ديوان المحاسبة الليبي في العام 2021 إلى أنّ حكومة رئيس الوزراء السابق علي زيدان أنفقت أكثر من مليونيّ دولار على صيانة السدود عاميّ 2012 و2013.[23] ولكن في ظلّ تدهور الوضع الأمني في ليبيا عامة، ودرنة خاصةً، لم يتمّ الانتهاء من أعمال الصيانة. فالمدينة التي لطالما كانت مهمّشة في فترة حكم القذافي بسبب النظر إليها كمعقل للمعارضة، سقطت في أيدي مجموعات جهادية محلّية وأجنبية بعد العام 2011.[24] وقد تمكّنت قوّات حفتر من السيطرة عليها في العام 2018 بعد معارك شرسة ألحقت المزيد من الضرر ببنيتها التحتية.[25]

صحيح أنّ حكومة الوحدة الوطنية خصّصت 335 مليون دولار في 2021 لجهود إعادة إعمار بنغازي ودرنة،[26] إلّا أنّ جزءاً كبيراً من تلك الأموال لم يُستخدم خشية أن يقع في أيدي حفتر. إذ يتولّى البنك المركزي الليبي في طرابلس جميع التعاملات بالعملة الصعبة في شرق البلاد وغربها، ويمكنه بالتالي منع الوزارات والبلديات وهيئات التطوير المدني من شراء مواد البناء مباشرةً أو التعامل مع مقاولين دوليين أو شركات استشارية أجنبية. لذا تخشى حكومة الوحدة الوطنية أن يستغلّ حفتر هذا الواقع من أجل إلقاء اللائمة عن الكارثة على المسؤولين في طرابلس، بخاصة البنك المركزي.[27] إلى ذلك، قد تكون على الأرجح التهديدات التي أطلقها حفتر في السابق ضدّ المصالح التركية في ليبيا[28] على خلفية دعم أنقرة للقوى السياسية والعسكرية في العاصمة سبباً في امتناع "آرسيل" عن العودة إلى درنة.

الرسم البياني 1: مناطق النفوذ السياسي والعسكري في ليبيا في وقت كارثة فيضانات درنة

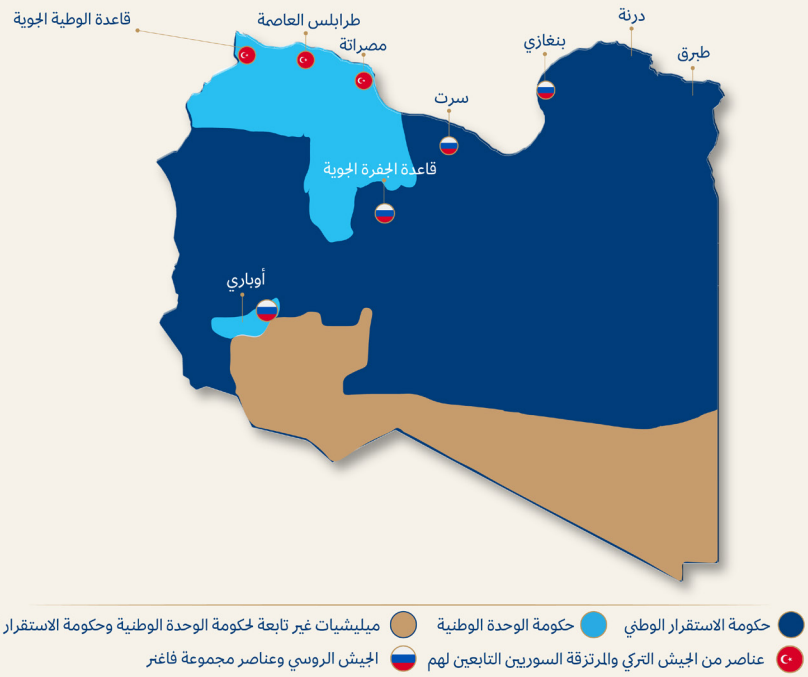

المصدر : Liveuamap (July 2024) and Aude Thomas (2020).[15]

أمّا مشكلة الحوكمة الأخرى، فتُعزى إلى عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة بسبب ضعف أداء المركز الوطني للأرصاد الجوية الليبي عن القيام بعمله بالصورة المناسبة. فقد أفاد أمين عام الهيئة العالمية للأرصاد الجوية بيتيري تالاس أنّ افتقار المركز الوطني للأرصاد الجوية الليبي للتمويل اللازم حال دون إصداره إنذارات فعّالة عن خطر الفيضانات.[29] ففي حين حذّر المركز من عاصفة تقترب من درنة،[30] إلّا أنّه لم يحذّر من أيّ انهيارات محتملة في السدود. كذلك، تجاهلت السلطات الخطر حتى بعد أن حدّد تقرير علمي لأحد الأكاديميين من جامعة عمر المختار بوضوح المخاطر التي ستنجم عن أي فيضانات قد تضرب درنة في بداية عام 2022.[31] فعند توقّع أمطار غزيرة، عادةً ما ينسّق مشغّلو السدود عن كثب مع خبراء الأرصاد الجوية من أجل تفريغ المياه تدريجياً، لتجنّب تجاوز ضغط المياه سعة السد التشغيلية، إلّا أنّ هذه الخطوة الضرورية تمّ التغاضي عنها في درنة.[32]

علاوة على ذلك، تبين أن سكّان المناطق التي اجتاحتها الفيضانات لم يكونوا مهيئين للإخلاء بسبب التعليمات المتضاربة ونقص الثقة بشكل عام بالسلطات التي تسيطر على المدينة. ففي حين طُلب من السكّان في البداية إخلاء بعض المناطق في المدينة، عاد مدير الأمن في درنة ليطلب منهم البقاء في منازلهم والالتزام بحظر تجوّل لمدّة يومين.[33]

تسبّبت حالة الإرباك هذه في عرقلة إجراءات الإخلاء أيضاً، وسط فشل السلطات في تحديد أماكن آمنة يمكن للسكّان أن يلتجئوا إليها. وركّزت السلطات على المناطق الخطأ، فحثّت السكّان على إخلاء المناطق المواجهة للبحر، ظنّاً منها أن ارتفاع الأمواج سيكون مصدر الخطر الرئيسي.[34] نتيجة ذلك، توجّه الكثير من المواطنين إلى وسط المدينة حيث غمرتهم مياه الفيضانات.[35]

> سكّان المناطق التي اجتاحتها الفيضانات لم يكونوا مهيئين للإخلاء بسبب التعليمات المتضاربة ونقص الثقة بشكل عام بالسلطات التي تسيطر على المدينة.

جهود التعبئة الوطنية والدولية

كانت الاستجابة الفورية للفيضانات قويّة، فبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قدّمت 26 هيئة شريكة أجنبية المساعدة إلى نحو 250 ألف شخص بحلول يناير 2024.[36] إضافة إلى ذلك، انضمّ 800 عنصر بحث وإنقاذ من نحو 12 دولة منها فرنسا، والإمارات، وقطر، وتركيا، ومصر، والجزائر، وروسيا، واليونان إلى فرق الإنقاذ المحلّية،[37] فيما شارك مسؤولون حكوميون ومن المجتمع المدني في تنسيق جهود فرق الإغاثة الدولية من أجل تسهيل إيصال المساعدات والبحث عن المفقودين ودفع التعويضات وغيرها من المهام ذات الصلة.

سادت في البداية مخاوف من أن تعرقل النزاعات والخصومات السياسية بين القوى الإقليمية الفاعلة في ليبيا جهود الإغاثة، ما يهدّد بحرمان درنة من المساعدات التي كانت بحاجة ماسّة إليها. ولكن ما جرى خالف التوقّعات، فقد دخلت المساعدات الدولية إلى درنة عبر المطارات والموانئ البحرية الخاضعة لفصائل تابعة للسلطتين في شرق البلاد وغربها.[38] هبّ المتطوّعون وفرق الإنقاذ وقوافل المساعدات من أرجاء ليبيا كافة لإغاثة مناطق الفيضانات، وأيقظ وصولهم السريع الأمل بلحظة وحدة وطنية.[39] فشكّلت الاستجابة للكارثة انتصاراً ولو محدوداً ومؤقّتاً للهوية الوطنية الموحدة في وجه الانقسامات الإقليمية والقبلية التي غالباً ما اعتُبرت عوامل مساهمة في التشظّي السياسي والاجتماعي في ليبيا.

وفي كثير من الحالات، تخلّلت جهود المجتمع المدني لمساعدة درنة تنسيقاً بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة ومنتدى ليبيا للمنظمات الدولية غير الحكومية.[40] وقد بلغ التفاؤل بشأن تحقيق الوحدة الوطنية ذروته حين شاركت بعض الميليشيات التي كانت قاتلت سابقاً ضد قوّات حفتر خلال حملتها للاستيلاء على طرابلس (2019-2020)، في جهود الإنقاذ بالتنسيق مع هذه القوّات نفسها.[41]

قدّمت كارثة درنة فرصة جديدة للتعاون على المدى القصير بين السلطات الحاكمة في شرق ليبيا وغربها وبين داعميها الإقليميين. فقد كسرت مؤقّتاً عمليات الإغاثة الإنسانية الحدود الجيوسياسية الاعتيادية. فكما هو متوقّع، هبّ حلفاء حفتر، أيّ الإمارات ومصر للمساعدة[42] ولكنّ المفاجئ كان مسارعة الدول الداعمة للفصائل المناهضة لحفتر في غرب ليبيا لتقديم العون، فقد أرسلت تركيا وإيطاليا على الفور فرق بحث وإغاثة إلى درنة، تبعتها سفن محمّلة بالمعدّات والإمدادات الطبية.[43]

بدت المشاركة التركية في عمليات الإغاثة الإنسانية في درنة لافتةً على وجه الخصوص، حيث جاءت في سياق التقارب المستمرّ بين أنقرة وداعمي حفتر الخارجيين الرئيسيين، مصر والإمارات.[44] فقبل عام فقط على الفيضانات في درنة، كان من المستحيل تخيّل سفينة تركية ترسو على الساحل الشرقي لليبيا، ناهيك عن تواجد عناصر أتراك على الأرض. ولكن في تحوّل جذري، أتاح تحسّن العلاقات بين هذه القوى الإقليمية للسفير التركي في ليبيا كنعان يلماز زيارة درنة برفقة رئيس الحكومة المكلّف من مجلس النوّاب أسامة حمّاد.[45] وقد أكّد السفير

في خلال زيارته على جاهزية الشركات التركية للمساهمة في إعادة إعمار درنة.[46] فعلى الرغم من أنّ تركيا كانت قد تدخّلت عسكرياً قبل ثلاث سنوات من الفيضانات للتصدّي لتقدّم حفتر نحو طرابلس، فهي تعمل على توسيع انخراطها في شرق ليبيا وعلى بناء علاقات سياسية وتجارية هناك.[47] كما أنّ قطر التي دعمت سلطات طرابلس أثناء هجوم حفتر قدّمت هي الأخرى المساعدة لدرنة.[48]

انعكاس الانقسامات السياسية والمؤسسية على جهود إعادة الإعمار

على الرغم من نجاح الاستجابة الإنسانية للفيضانات المذكور أعلاه، فقد اصطدمت جهود التعبئة المحلية والدولية بتضارب المصالح السياسية المحلّية. فقد احتجّ سكّان درنة ضدّ الإهمال الحكومي والفساد، وأضرموا النار في منزل عمدة درنة السابق، مطالبين بمحاكمة دولية للمسؤولين عن الكارثة.[49] ردّت السلطات في شرق ليبيا على الاحتجاجات بقطع الإنترنت والاتصالات وطرد الصحفيين وتأخير وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضرّرة وعرقلتها.[50]

فتح النائب العام الليبي الصديق الصور، الذي يتّخذ من طرابلس مقرّاً له رغم عدم ارتباطه رسمياً بحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة الاستقرار الوطني، تحقيقاً في القضية،[51] وأحال إلى المحاكمة 16 مسؤولاً، بينهم اثنان من أعضاء المجلس البلدي في درنة ومدير مكتب مشاريع إعادة الإعمار في المدينة ورئيس اللجنة الفنية المكلّفة بتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.[52] وطالت الاتهامات كذلك علي الحبري، رئيس لجنة إعادة الإعمار والاستقرار في بنغازي ودرنة القديمة، الذي شغل سابقاً منصب نائب محافظ البنك المركزي الموازي.[53]

> على الأرجح أنّه سيكون من الصعب على السلطات في طرابلس المشاركة في أعمال إعادة الإعمار في درنة من دون موافقة حفتر ودائرته المقرّبة.

غير أنّ الانقسامات السياسية والمؤسسية في ليبيا تصعّب على القضاء محاكمة المسؤولين المتنفذين الذين قد يكونون المسؤولين الفعليين عن الكارثة. وفي حين نجح الصور في استهداف مسؤولين في المجالس البلدية والمؤسسات المحلية والغير مقرّبين من السلطات الحاكمة، من المستبعد أن تسفر التحقيقات عن محاسبة فعلية لكبار القادة التنفيذيين والتشريعيين في ليبيا. فالمسؤولون السياسيون المتنفذون لا يزالون يسيطرون على القضاء وأجهزة إنفاذ القانون. حتى الصور نفسه كان قد عُيّن نائباً عاماً بعد اتفاق بين المجلس الأعلى للدولة في طرابلس ومجلس النواب في بنغازي في أبريل 2021.[54]

في غضون ذلك، يُرجّح أن يطلق التحقيق الذي يجريه الصور شرارة نزاع سياسي آخر بين الحكومتين المتنافستين. إذ سبق للمجلس الأعلى للدولة في طرابلس أن دعا إلى مشاركة دولية في التحقيق،[55] وقد هدف من ذلك في جزء منه للضغط على معسكر حفتر حتى يقدّم تفسيراً لرفضه تعيين مقاولين جدد لصيانة السدّين. إلّا أنّ الشفافية لم تكن قطّ دافع طرابلس الأساسي من الدعوة لمشاركة أجنبية في التحقيقات، بقدر ما كانت تسعى للضغط على حكومة الاستقرار الوطني وحفتر من أجل تقديم تنازلات سياسية.

في هذا السياق، لم يكن مستغرباً أن تعيق الانقسامات السياسية جهودَ إعادة الإعمار، حيث حاولت السلطات المتنافسة استغلال هذه المبادرات من أجل تحقيق مآربها السياسية والمالية. مثلاً، دعت حكومة الاستقرار الوطني التي لا تحظى باعتراف دولي إلى مشاركة المجتمع الدولي في مؤتمر إعادة الإعمار،[56] إلّا أن المؤتمر تأجّل بهدف منح الشركات "الوقت الكافي من أجل تقديم دراسات ومشاريع فعّالة تسهم في عملية إعادة الإعمار".[57] على الضفة المقابلة، طلبت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، المعترف بها دولياً، تمويلاً من البنك الدولي،[58] ولكن افتقرت هذه الجهود إلى التنسيق والخطوات الإجرائية للتوصّل إلى توافق بين الإدارتين المتنافستين، الذي لو حصل، كان ليساعد في تنظيم صندوق إعادة الإعمار وضمان الشفافية. وفي هذا الصدد، كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قد أكّدت على أهميّة وضع آلية وطنية موحّدة من أجل قيادة عمليات إعادة الإعمار وتنسيقها.[59] بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن تفتح عملية إعادة الإعمار شهية رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، رجل الأعمال الكبير في مجال البناء الذي انخرط في السياسة.[60] فقد أثارت تهم الفساد التي طالت حكومته الشكوك حيال دوره في عملية إعادة البناء،[61] في وقت أخفق صندوق إعادة إعمار درنة وبنغازي الذي أنشأته حكومة الدبيبة في العام 2021[62] حتى الآن في مساعدة المدينة على التعافي من الأضرار التي لحقت بها عام 2018. علاوة على ذلك، على الأرجح أنّه سيكون من الصعب على السلطات في طرابلس المشاركة في أعمال إعادة الإعمار في درنة من دون موافقة حفتر ودائرته المقرّبة التي قد تعرقل هذه المشاركة إذا لم تضمن لنفسها مكتسبات مجزية من وراء عمليات إعادة الإعمار.

في المقابل، يستغلّ حفتر فيضان درنة من أجل كسب المزيد من النفوذ السياسي وتعزيز موقعه. فقد بدا واضحاً منذ البداية أنّ أسرة حفتر تستخدم الأزمة الإنسانية من أجل إحكام قبضتها على شرق ليبيا، وتقرير مستقبل البلاد السياسي. فكان لافتاً، تولّي صدّام حفتر رئاسة لجنة الاستجابة للكوارث في المدينة،[63] وتعيين أحد أخوته رئيساً لمجلس إدارة صندوق إعادة أعمار مدينة درنة والمدن والمناطق المتضرّرة.[64]

وفيما فتحت "دبلوماسية الفيضانات" المجال أمام التعاون قصير المدى بين السلطات الحاكمة في شرق ليبيا وغربها وبعض القوى الإقليمية المتنافسة، فإنّ التحالفات البراغماتية لا تزال سيّدة الموقف. فقد عادت سلطات شرق ليبيا لمنح الأفضلية إلى حلفائها الإقليميين، مانحةً حصّة الأسد من عقود إعادة الإعمار إلى شركات إماراتية ومصرية.[65] في غضون ذلك، أعربت تركيا، حليفة حكومة الوحدة الوطنية، عن استعدادها للمشاركة بقوّة في إعادة إعمار درنة، بخاصة بعد صدور مؤشرات إيجابية حول ذلك عن البنك المركزي الليبي في طرابلس.[66]

تبعات تسييس كارثة فيضانات درنة

كتبت مأساة درنة فصلاً جديداً مروّعاً من الاضطرابات المستمرّة التي تشهدها ليبيا منذ عام 2011 التي قسّمت البلاد إلى حكومتين متناحرتين تتصارعان على السلطة والمال. تسبّب هذا الانقسام السياسي والمؤسسي المستمرّ منذ مدّة طويلة في تقويض المؤسّسات الحكومية وأضعف حكم القانون وجلب معاناة كبرى لليبيين. فحتى نهاية عام 2020، كان الصراع قد كبّد الشعب الليبي خسائر تجاوزت الـ576 مليار دولار،[67] حيث أُنفق الجزء الأكبر من هذه الأموال على العسكرة والصفقات الفاسدة بدل الإنفاق على التنمية والرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية الأساسية.

> يمكن لهشاشة الوضع الراهن في ليبيا المترافق مع تحديات تغيّر المناخ أن يتسبب بعواقب تتجاوز حدود البلاد.

أسهمت بنية الاقتصاد الريعي الليبي الذي استمرّ حتى في حقبة ما بعد القذافي في تمكين السلطات الحاكمة من شراء الولاءات السياسية وتضخيم الإنفاق الحكومي، ما قوّض قدرة القطاع الخاص المستقلّ على المشاركة في أعمال إعادة البناء، وفاقم هشاشة ليبيا في وجه تأثيرات تغيّر المناخ وأعاق جهود الاستجابة إلى الكوارث.

كشفت الجهود المحلّية للتخفيف من آثار الفيضانات في درنة عن عزيمة المجتمع الليبي على تجاوز الانقسامات الإقليمية والسياسية، وهذا ما أثبتته جهود التعبئة والتنسيق المحلّية. بالتوازي، وفّر التقارب الإقليمي فرصة للقوى الخارجية من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والإنسانية المشتركة في ليبيا. ومن الأمثلة على ذلك، انفتاح تركيا على الحكومة في الشرق وقبول حكومة الغرب المساعدة من الداعمين الإقليميين لخصومها. يمكن لهذه التحوّلات الطفيفة التي طرأت على المواقف الإقليمية حيال ليبيا وعلى وجهات نظر السلطات الليبية المتناحرة لها أن تدوم لفترة أطول إذا ما تلقّت الدعم من هيئات مستقلّة ظاهرياً، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

إلّا أنّ فيضانات درنة أصبحت أيضاً سبباً آخر للنزاع بين السلطتين المتنافستين، هذه المرّة على خلفية تراشق تهم الإهمال وسوء الإدارة. وتعلو الأصوات المتخوّفة من تسييس عمليات إعادة الإعمار، ما يعيق عمليات إعادة إعمار المدينة أكثر فأكثر. وقد ضغط كلّ من حفتر والدبيبة على اللجان المسؤولة عن تنسيق عمليات إعادة الإعمار من أجل ترسية غالبية العقود على شركات تنتمي إلى الدول الإقليمية التي تمدّ القادة على الجانبين بالدعم السياسي والعسكري (أيّ الشركات الإماراتية والمصرية في حالة حفتر، والشركات التركية في حالة الدبيبة).

علاوةً على ذلك، لا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديّات البيئية التي تواجهها دول المنطقة عامةً، وليبيا خاصةً. فلا تستطيع السلطات الليبية ولا المواطنون الليبيون تجاوز هذه الصعوبات وحدهم ومن دون مزيد من التعاون الدولي. كما وأنّ تغيّر المناخ قد أضاف بعداً جديداً معقدّاً إلى المشهد السياسي الليبي، فارتفاع درجات الحرارة في شمال أفريقيا سيتسبب في تسارع وتيرة الجفاف والتصحّر، فيما يهدّد ارتفاع مستوى سطح البحر والتغيرات الجوية المتطرّفة في زيادة مخاطر الفيضانات في المناطق الساحلية، ما سيلحق الضرر بالزراعة ويفاقم النقص في الغذاء ويضغط على البنية التحتية الهشّة أصلاً في ليبيا. يمكن لهشاشة الوضع الراهن في ليبيا المترافق مع تحديات تغيّر المناخ أن يتسبب بعواقب تتجاوز حدود البلاد، منها مفاقمة مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. ولن يكون التغلّب على هذه التحدّيات ممكناً من دون تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الذي لا بدّ أن يركّز على معالجة قضايا الحوكمة والمشكلات الاقتصادية والأمنية في ليبيا والدول المجاورة لها.

الخاتمة

لقد سلّطت تداعيات فيضانات درنة الضوء على عمق أزمة الحكم في ليبيا. إلى جانب المشاكل التاريخية والبنيوية التي تعانيها البلاد، قوّضت الصراعات المسلّحة والانقسامات السياسية والأمنية المستمرّة منذ العام 2011 قدرة الدولة الليبية على الاستجابة للكوارث. فتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التحديات البيئية يتطلّب نهجاً شاملاً من أجل إعادة بناء مؤسّسات فعّالة وحلّ المعضلات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها. ولا بدّ من أن يمنح مثل هذا النهج الأولويّة للتنسيق بين الجهات المحلّية والدولية من أجل الحدّ من تسييس جهود إعادة الإعمار وضمان نجاحها بمعزل عن المصالح الشخصية قصيرة النظر.

الهوامش

1. Lefteris Papadimas and Nina Chestney, "Mediterranean's Devastating Storm Daniel may Be Harbinger of Storms to Come," Reuters, September 12, 2023, https://reut.rs/4a0iech.
2. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Libya: Flood Response: Humanitarian Update*, (Geneva, Switzerland: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, March 20, 2024), https://www.unocha.org/publications/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-20-march-2024-enar.
3. Andrea Cellino, *Derna Floods Reconstruction: Mirror of Libya (And International) Failures*, (Milan, Italy: Italian Institute for International Political Studies (ISPI), January 26, 2024), https://www.ispionline.it/en/publication/derna-floods-reconstruction-mirror-of-libya-and-international-failures-161789.
4. The World Bank, *Libya Storm and Flooding 2023: Rapid Damage and Needs Assessment*, (Washington, DC: The World Bank, January 24, 2024), 21, https://bit.ly/4c0KQUA.
5. Roger Pielke Jr, "Trends in Flooding in Africa: They are not what you think," *The Honest Broker,* September 13, 2023, https://bit.ly/3Tk3ijq.
6. "Libya's Kleptocratic Boom," *The Sentry*, November 2023, https://bit.ly/4c0wwel.
7. "Libya Economic Outlook," African Development Bank, accessed July 1, 2024, https://shorturl.at/9YzqJ.
8. Jason Pack, *It's the Economy Stupid: How Libya's Civil War Is Rooted in Its Economic Structures*, (Rome, Italy: Istituto Affari Internazionali, 2019), 1-28, https://www.iai.it/sites/default/files/iaip1917.pdf.
9. Wolfram Lacher, *Libya's Militias Have Become the State: Dimensions and Consequences of a Consolidation Process*, (Berlin, Germany: Stifung Wissenschaft und Politik, July 2023), https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2023C44_Libya_s_Militias.pdf.
10. "Strongman Haftar and sons tighten grip on eastern Libya," Arab News, June 15, 2024, https://www.arabnews.com/node/2530946/middle-east.
11. Emadeddin Badi, *Exploring Armed Groups in Libya: Perspectives on Security Sector Reform in a Hybrid Environment*, (Geneva, Switzerland: Geneva Centre for Security Sector Governance, November 23, 2020), https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/ExploringArmedGroupsinLibya_0.pdf.
12. Tarek Megerisi, *Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War,* Africa Security Brief No. 37, (Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, May 18, 2020), https://tinyurl.com/ye26xvhb.
13. Anchal Vohra, "It's Syrian vs. Syrian in Libya," *Foreign Policy*, May 5, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/05/05/libya-civil-conflict-syrian-mercenaries-turkey-russia-gna-haftar/.
14. Jason Pack and Wolfgang Pusztai, *Turning the Tide: How Turkey Won the War for Tripoli*, Policy Paper, (Washinton, DC: Middle East Institute, November 2020), 8, https://www.mei.edu/sites/default/files/2020-11/Turning%20the%20Tide%20-%20How%20Turkey%20Won%20the%20War%20for%20Tripoli.pdf.
15. "Libya," Liveuamap, accessed July 31, 2024, https://libya.liveuamap.com/; Aude Thomas, The Turkey-UAE Race to the Bottom in Libya: A Prelude to Escalation, (Paris, France: Foundation for Strategic Research, July 2020), https://www.frstrategie.org/sites/default/files/documents/publications/recherches-et-documents/2020/202008.pdf.
16. "Floods in Libya: Why the Dams Built by Yugoslav Companies Broke," *Vijesti Online*, September 15, 2023, https://tinyurl.com/mr27fs3c.
17. Benoit Faucon and Jared Malsin, "Behind Libya's Dam Catastrophe Lies a Long Trail of Conflict and Corruption," *Wall Street Journal*, September 24, 2023, https://tinyurl.com/ypt46dwm.
18. Ragip Soylu, "Libya Floods: A Turkish Firm Said It Repaired Derna's Dam. But Did It?," *Middle East Eye*, September 19, 2023, https://tinyurl.com/36meuskp.
19. Ibid.
20. "Derna and Bu Mansur Dams Rehabilitation Project," Arsel Construction Company Limited, Accessed June 24, 2024, https://tinyurl.com/2bednyjf.
21. "Madha iktashafat hukumat al-wahdat al-liybiat bi-khusus siyanat al-siddin al-munharayn fi derna?" [What Did the Libyan Unity Government Discover Regarding the Maintenance of the Two Collapsed Dams in Derna?], *Sputnik Arabic*, September 14, 2023, https://tinyurl.com/zxjax4n7.
22. "Kaddafi'nin ateşi 40 milyon doları yaktı" [Gaddafi's fire burned $40 million], *Haber Turk*, February 20, 2011, https://tinyurl.com/a2fe9jen.
23. Libyan Audit Bureau, *At-taqrir as-sanawi li-diwan al-muhasabat al-liybi* 2021m [Annual Report of the Libyan Audit Bureau 2021], (Tripoli, Libya: Libyan Audit Bureau, September 20, 2022), https://tinyurl.com/5n8px84d.
24. Chris Stephen, "US Expresses Fears as ISIS Takes Control of Northern Libyan Town," *The Guardian*, December 6, 2014, https://tinyurl.com/ywt829jj.
25. Ayman Al-Warfalli, "Haftar's Forces Say They Have Captured Libyan City of Derna," Reuters, June 29, 2018, https://tinyurl.com/5y4wn7yr.
26. "Government of National Unity Launches $335 Million Fund to Rebuild Benghazi, Derna," *Libyan Express*, May 8, 2021, https://tinyurl.com/293s7f3s.
27. Jason Pack and Stefano Marcuzzi, *The Libyan Banking Sector: A Microcosm of Global Enduring Disorder*, (Washington, DC: Middle East Institute, March 13, 2023), 9-12, https://www.mei.edu/sites/default/files/2023-03/The%20Libyan%20Banking%20Sector%20-%20A%20Microcosm%20of%20Global%20Enduring%20Disorder_3.pdf.
28. "Haftar's Forces Threaten to Attack Turkish Interests in Libya," *Arab News*, June 29, 2019, https://tinyurl.com/2eetsz2a.
29. "Casualties in Libya Floods Could Have Been Avoided with Warning System, Says WMO Chief," YouTube, September 14, 2023, https://tinyurl.com/2z3h5m6d.
30. "Hukumat hamad ta'alan at-tawari' sharq libia bisabab su' 'ahwal at-taqs khilal al-'ayam al-thalatha al-qadima" [The Government of Hammad Declares a State of Emergency in Eastern Libya Due to Severe Weather Conditions Expected in the Coming Three Days], *Alwasat*, September 8, 2023, https://tinyurl.com/2b4mhpzs.
31. Abdelwanees Ashoor, "Estimation of the Surface Runoff Depth of Wadi Derna Basin by Integrating the Geographic Information Systems and Soil Conservation Service (SCS-CN) Model," *Journal of Pure & Applied Sciences*, 21(2), 90–100, November 27, 2022, https://doi.org/10.51984/jopas.v21i2.2137.
32. Jason Pack and Verity Hubbard, "How Division and Disorder Led to Devastation in Libya," *Foreign Policy*, September 22, 2023, https://tinyurl.com/4wj2m56y.

33. "Hazr tajwal fi darna bisabab su' al-'ahwal al-jawwiya" [Curfew Imposed in Derna Due to Bad Weather Conditions], *Alwasat*, September 10, 2023, https://tinyurl.com/4rnujar3.
34. Claudia Gazzini, "When the Dams in Libya Burst: A Natural or Preventable Disaster?" *International Crisis Group*, October 2, 2023, https://tinyurl.com/49pv64xs.
35. Abdirahim Saeed, Nader Ibrahim, and Yassmin Mahmoud, "Libya Floods: the Flawed Response that Increased Derna Death Toll," *BBC News*, October 10, 2023, https://tinyurl.com/4z8p3z64.
36. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Libya: Flood Response Humanitarian Update*, (Geneva, Switzerland: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, January 16, 2024), 1, https://www.unocha.org/publications/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-16-january-2024.
37. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Libya: Flood Response Humanitarian Update, (Geneva, Switzerland: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, September 28, 2023), 1, https://reliefweb.int/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-28-september-2023-enar.
38. Ahmed Elumami and Ayman Al-Warfali, "Libyans Come Together for Flood Aid Effort Despite Conflict," Reuters, September 15, 2023, https://tinyurl.com/y5n8ddkd.
39. Rim Taher, "Flood Strengthens Libya's National Fabric, Volunteers Say," *Al-Monitor*, September 24, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/09/flood-strengthens-libyas-national-fabric-volunteers-say; Walid Abdallah, "'Faz'ah li-hilna fi ash-sharq' .. hamlat tadamaniyyah li-ighatha mutadarriri fidanat Libya" ["A Cry for Help from the East".. A Solidarity Campaign to Provide Relief to Victims of the Floods in Libya], *Anadolu Agency*, September 12, 2023, https://tinyurl.com/55552mb4.
40. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Derna MRNA Factsheet*, (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, November 14, 2023), https://repository.impact-initiatives.org/document/reach/41543ca0/REACH_LBY_MTRNA_Location-specific-FS_Derna_October-2023.pdf.
41. Sami Zaptia, "Tripoli and Hafter's army working side-by-side – A roundup of the eastern rescue effort," *Libya Herald*, September 14, 2023, https://libyaherald.com/2023/09/tripoli-and-hafters-army-working-side-by-side-a-roundup-of-the-eastern-rescue-effort/.
42. "UAE Completes 30 Days of Support to Flood-Hit Libyans in Derna," *Gulf Today*, October 15, 2023, https://tinyurl.com/bdf4jzbp; "Misr tursil hamilat al-mirwahiat 'mistiral' 'ila Libya.. hadhih muhimatuha" [Egypt Sends the Mistral Helicopter Carrier to Libya.. This Is Its Mission], *Sky News Arabic*, September 17, 2023, https://tinyurl.com/yz3wn3dt.
43. "Turkey sending aid ship to Libya to set up field hospitals, health minister says," Reuters, September 14, 2023, https://www.reuters.com/world/africa/turkey-sending-aid-ship-libya-set-up-field-hospitals-health-minister-2023-09-13/; "Italy Sends Experts, Ship to Libya After Floods," *Ahram Online*, September 13, 2023, https://tinyurl.com/4dsyyuk6.
44. Seth J. Frantzman, "Turkey Seeks Better Egypt, UAE Ties – Analysis," *The Jerusalem Post*, July 4, 2023, https://tinyurl.com/3te8zzn4.
45. Muetaz Wanes, "Turkish Ambassador Visits Libya's Flood-Ravaged Derna City," *Anadolu Agency*, September 22, 2023, https://tinyurl.com/4patn5p3.
46. Safa Alharathy, "Turkish Companies Ready to Participate in Flood Reconstruction, Official Says," *The Libya Observer*, October 30, 2023, https://tinyurl.com/bdvshes2.
47. Sami Zapita, "The First Since 2011: the Benghazi Turkish Trade Exhibition Is Opened by Turkish Ambassador Yilmaz," *Libya Herald*, June 12, 2023, https://tinyurl.com/3rabjtz6.
48. Mohamed Ahmed, "Qatar Sent 332 Tons of Aid to Flood-Stricken Cities in Libya," *The Libya Observer*, October 3, 2023, https://tinyurl.com/2ubne263.
49. Natasha Booty, "Libya Flood: Derna Mayor's House Burnt Down in Protests," *BBC News*, September 19, 2023, https://tinyurl.com/4epwvhka; "'Majmu'at al-musa'alat awalan' tutalb bi'ijra' tahqiq duwali mustaqil fi tafaqum karithat Derna wa-sharq Libya" ["The Accountability Group First" Demands Independent International Investigation into Derna and Eastern Libya Disaster], *Defender Center for Human Rights*, September 26, 2023, https://tinyurl.com/yehz2utr.
50. "Libya: Lift restrictions on media and facilitate relief efforts in wake of catastrophic floods," Amnesty International, September 21, 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/09/libya-lift-restrictions-on-media-and-facilitate-relief-efforts-in-wake-of-catastrophic-floods/.
51. Sami Zaptia, "Attorney General launches investigation into Derna dam failures, as aid continues to arrive by air and sea," *Libya Herald*, September 17, 2023, https://tinyurl.com/54wdjkb7.
52. "Mahkamat darnat tabda' 'uwla jalasat muhakamat 16 mas'ulan 'an <<hadithat al-fayadanat>>" [Derna Court Starts the First Session of the Trial for the 16 Officials Responsible for the Flood Disaster], *Alwasat*, September 28, 2023, https://tinyurl.com/4hhp5t7e.
53. Ibid.
54. "Majlis ad-dawlat yakhtur <<al-nawab>> bi-muafaqatih 'ala ta'yin as-suwar fi mansib an-na'ib al-'am" [The State Council Notifies the <<Representatives>> of Its Approval of the Appointment of Al-Sour to the Position of Attorney General], *Alwasat*, April 26, 2022, https://tinyurl.com/k4p5w6yj.
55. Walid Abdullah, "Majlis ad-dawla al-liybi yutalib bi-tahqiq dawli fi 'asbab karithat darna" [The Libyan State Council Demands an International Probe into the Causes of the Derna Disaster], Anadolu Agency, September 20, 2023, https://tinyurl.com/bde77h6j.
56. "Hammad Calls on the International Community to Participate in the Derna Reconstruction Conference," *Libyan News Agency*, September 22, 2023, https://tinyurl.com/3ps88mek.
57. Patric Wintour, "East Libya Postpones Derna Reconstruction Conference amid Calls for Unity," *The Guardian*, October 1, 2023, https://tinyurl.com/y984dn74.
58. "Hukumat al-dabiba tatlub da'm al-bank al-duwali fi 3 majalat li'e'mar al-manatiq al-mankuba" [The Dbeiba Government Requests Support from the World Bank for the Reconstruction of 3 Devastated Areas], *Alwasat*, September 22, 2023, https://tinyurl.com/5xa5bwsu.
59. "Statement by The United Nations Support Mission in Libya on a Unified Libyan Response to The Flood-Affected Areas," United Nation Support Mission in Libya (UNSMIL), October 2, 2023, https://tinyurl.com/5du4vyn2.
60. "Abdul Hamid Dbeibah: Who is Libya's New Prime Minister?" *Aljazeera*, February 6, 2021, https://tinyurl.com/bd76j3hv.

61. Ben Lowings, Libya: Corruption, Legitimacy and the Responsibility of the International Community, Policy Brief, (Brussels, Belgium: Brussels International Center, May 2022), 4-5, https://www.bic-rhr.com/sites/default/files/inline-files/BIC%20May%202022%20Policy%20Brief%20-%20Libya%2C%20Ben%20Lowings.pdf.
62. Cellino, *Derna Floods Reconstruction*.
63. "Prominent Libyan General Takes Lead in Derna Flood Relief Efforts," *Libya Update*, September 20, 2023, https://tinyurl.com/38jst4uu.
64. "Bilqasim haftar yu'adi al-qisam 'amam 'aqilat mudiran 'aman li-sunduq at-tanmiya w-al-'imar" [Belqasim Haftar Takes Oath as Director General of the Development and Reconstruction Fund], *Alwasat*, February, 19, 2024, https://alwasat.ly/news/libya/430138.
65. "Sunduq 'i'mar darna yuwqi' 'uqud mashari' binyat tahtia ma' sharika 'imaratiyya" [Derna Reconstruction Fund Signs with UAE Firm for Infrastructure Projects], *Alwasat*, January 20, 2024, https://tinyurl.com/uvfwp647; "Al-muqawilun al-'arab tunafidh jisrayn fi madinat darna bi-libiya" [Arab Contractors Builds Two New Bridges in the City of Derna, Libya], The Arab Contractors, January 3, 2024, https://tinyurl.com/58hnk8dw.
66. "Libya Central Bank Governor Al-Kabir Discusses Participation of Turkish Companies in the Reconstruction of Derna" *Alwasat*, January 18, 2024, https://tinyurl.com/yc3w38r8.
67. "Cost of conflict in Libya exceeds $576 billion, ESCWA study finds," United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), November 17, 2020, https://tinyurl.com/nhc6fpyh, accessed July 2, 2024.
68. World Bank Group, *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal*, (Washington DC: World Bank Group, November 11, 2023), 125 and 148, https://hdl.handle.net/10986/20595.

نبذة عن المؤلّف

علي بن موسى هو زميل زائر مبتدئ في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. تخرّج من معهد الدوحة للدراسات العليا في قطر، حاملاً شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تشتمل مواضيع بحثه على الانتقال الديمقراطي، وبناء الدولة، والتاريخ السياسي والسياسات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان سابقاً باحثاً مساعداً في معهد الدوحة للدراسات العليا، وعمل محرّراً ومترجماً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يودّ المؤلّف أن يشكر المُراجع على الملاحظات القيّمة، ويتوجّه بالشكر أيضاً إلى نادر القباني وتانر مانلي، والزملاء في قسم التواصل والإعلام في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية على دعمهم المستمرّ.

نبذة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، الطابق الثالث، الشارع 850،
المنطقة 60، الدوحة، قطر
www.mecouncil.org